

لقاء تواصلي وطني أول حول تدبير الشؤون القانونية

وتقاسم الخبرات والتجارب في هذا الشأن، ودعم رؤساء الأقسام والمصالح لتأدية مهامهم على أكمل وجه، و استثمار الذكاءات الجماعية في إيجاد حلول لمختلف الإشكالات المطروحة في مختلف القضايا المتصلة بمجال الشؤون القانونية والمنازعات مركزيا وجواليا وإقليميا.



من جانبه، شدد السيد خالد بنيشو، المدير المكلف بتدبير مديرية الشؤون القانونية والمنازعات، على أهمية اللحظة التي ينعقد في سياقها هذا اللقاء التواصلية الوطني الأول، باعتبارها مرحلة مفضلية في تنزيل أوراش إصلاح منظومة التربية والتكوين، والتي تفرض، يقول السيد المدير، على جميع المدبرين التسليح بكافة أنواع المعارف ومواكبة كل المستجدات ذات الصلة

وبهذه المناسبة، ذكر السيد الكاتب العام في مستهل هذا اللقاء، بمختلف المراحل التي مرت منها عملية مواجعة التنظيم الهيكلي للوزارة مع التقسيم الجهوي الجديد للجهات، والانتقال من 16 إلى 12 أكاديمية، مشيرا في هذا الصدد إلى بعض المستجدات ومنها إحداث مصالح مكلفة بتدبير قضايا الشؤون القانونية والمنازعات بالأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية، وتحديد الاختصاصات الموكولة لها.

إلى ذلك، أوضح السيد بلقاسمي، أن الإشكالات المتعلقة بالموارد البشرية في شقها المنازعاتي، ستعرف تغيرا في طبيعتها تدبيرها الذي سيصبح جهويا بعد أن كان تدبيرها مركزيا، بالنظر للتحوّل الذي شهدته منظومة التوظيف ذات الصلة بالأساتذة أطر الأكاديميات.

كما دعا السيد الكاتب العام الأطر المشاركة في هذا اللقاء إلى العمل على تجاوز مختلف النواقص المطروحة في مجال المنازعات، والمرتبطة بمسألة تتبع الملفات المعروضة على أنظار القضاء.

ولتجاوز هذه النواقص، شدد ذات المتحدث على أهمية توظيف التقنيات التكنولوجيات الحديثة في التواصل ما بين المصالح المركزية والجهوية والإقليمية في مجال الشؤون القانونية والمنازعات،

ترأس السيد يوسف بلقاسمي، الكاتب العام لقطاع التربية الوطنية، صباح يوم الاثنين 11 فبراير 2019 بمركز التكوينات والملتقيات الوطنية بالرباط، أشغال اللقاء التواصلية الوطني الأول مع رئيسات ورؤساء مصالح الشؤون القانونية والشراكة بالأكاديميات و رئيسات ورؤساء مصالح الشؤون



القانونية والتواصل والشراكة بالمديريات الإقليمية التابعة لها، حضره كل من السيدة هند بلحبيب، مديرة إدارة منظومة الاعلام، والسيد محمد بنزهوني، مدير الموارد البشرية وتكوين الأطر، ورؤساء أقسام ومصالح وأطر مديرية الشؤون القانونية والمنازعات بالوزارة، وممثلوا المديريات المركزية.

الأحكام المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومة وميثاق اللاتمركز الإداري، والتصريح الاجباري بالمتلكات، ورقمنة ملفات تدبير المديرية، وغيرها من الأوراش والمشاريع.



هذا، وقد انصبت تدخلات المشاركين في هذا اللقاء على عدة قضايا، مست بالأساس: التنسيق مع المكلفة بتدبير الموارد البشرية بالأكاديميات والمديريات

الإقليمية في مجال تتبع المجالس التأديبية، وقلته الموارد البشرية العاملة في مصالح الشؤون القانونية والمنازعات، والتعاقدات التي تجريها الأكاديميات والمديريات مع المحامين لتتبع الملفات المعروضة في القضاء وغيرها من القضايا.

وبغاية تسليط مزيد من الضوء على مجمل المستجدات القانونية بقطاع التربية الوطنية، استمع المشاركون في هذا اللقاء لعرض تأطيري ثان تقدم به السيدان هشام مارودي و كريمة احميدوش إطار بالمديرية، استعراضا فيه أهم المرجعيات المؤسساتية المؤطرة لاصلاح منظومة التربية والتكوين، وبعض مضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 ، ومشروع القانون الإطار

القانونية والمنازعات، كنظام معلوماتي لتبادل الوثائق والمعطيات إلكترونيا بين المصالح المركزية واللامركزية بتنسيق مع الوكالات القضائية للمملكة. حيث سيتم تجريب هذه المنظومة المعوماتية بإحدى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

وعقب هذا الافتتاح، استمع الحضور إلى عرض تأطيري تقدم به السيد خالد بنيشو، المدير المكلف بتدبير مديرية الشؤون القانونية والمنازعات بالوزارة، استعرض فيه اختصاصات وتنظيم قطاع التربية الوطنية والتطور التاريخي لتدبير مجال الشؤون القانونية والمنازعات،



واختصاصات وتنظيم المديرية، ومجالات تدخلها، وعلاقتها مع شركاء المنظومة، مختتما عرضه بالإشارة إلى أهم الأوراش المفتوحة في مجال الشؤون القانونية، من قبيل المخطط التشريعي والتنظيمي للقطاع، وانخراط الوزارة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ومشروع الاشهاد على مطابقتة نسخ الوثائق لأصولها، وتنزيل

بالمجال القانوني وقضايا المنازعات، مع ما يستلزم ذلك من تنظيم لقاءات تواصلية أخرى تهتم كافة اختصاصات المصالح اللامركزية، بهدف مواكبة كل المتغيرات الهيكلية في المنظومة التربوية ببلادنا.

أما السيد محمد بنزوهوني، مدير الموارد البشرية وتكوين الأطر، فقد شدد في مستهل



كلمته على أهمية إرساء شبكة مدبري الشؤون القانونية والمنازعات كما هو الشأن بالنسبة لشبكة مدبري الموارد البشرية، والرفع من وتيرة التنسيق الأفقي بين مصالح الشؤون القانونية والموارد البشرية بالأكاديميات والمديريات الإقليمية، لما لذلك من أهمية في سرعة تداول المعلومة بين هذه المصالح .

وقد اختتمت هذه الكلمات الافتتاحية لهذا اللقاء، بكلمة السيدة هند بلحبيب، مديرة إدارة منظومة الاعلام، التي نوهت فيها بالعمل المشترك الجاري مع مديرية الشؤون القانونية والمنازعات، في مجال إعداد الأطر القانونية الخاصة بتنزيل العديد من مشاريع الوزارة ذات الصلة بالمنظومة المعوماتية خاصة تلك المتعلقة برقمنة ملفات تدبير الشؤون

مجال تدبير الشراكة:

- إعداد استراتيجية قطاعية واضحة تحدد أدوار الشركاء حسب اختلاف توجهاتهم ومجالات تدخلهم؛
- وضع آليات تشجع الشراكة بين الأكاديمية والمصالح الاقليمية والمقاولات والنسيج الاقتصادي بما يضمن مساهمة هذا الأخير في تطوير المنظومة؛
- تحيين الدليل المسطري المتعلق باستفادة الجمعيات من فضاءات المؤسسات التعليمية لاسيما فيما يخص



الأجال المحددة لتلقي طلبات الجمعيات.

تدبير الحوادث المدرسية، حوادث الشغل، حوادث المصلحة:

- تدبير مجال الشراكة: من تنشيط السيد محمد المصباحي، رئيس مصلحة النصوص التشريعية والتنظيمية العامة؛
- خدمة الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها: من تنشيط السيد كريم احميدوش، إطار بمديرية الشؤون القانونية والمنازعات.



- تدبير المساطر الخاصة : تسمية وتغيير مؤسسات التربية والتعليم العمومي وتكوين الملفات القانونية للجمعيات المهنية بقطاع التربية الوطنية: من تنشيط السيدين محمد خربوش، رئيس مصلحة الاستشارات القانونية، و بوشعيب الخالدي إطار بمديرية الشؤون القانونية والمنازعات.

وشكل عرض تقارير الورشات المحور الأخير لهذا اللقاء التواصلي الوطني، والتي تضمنت مجموعة من التوصيات، من أهمها :



المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي رقم 51.17 ومراحل إعداده ومضامينه وآليات تنزيله، والمخطط التشريعي والتنظيمي للوزارة من حيث أهدافه والمقاربة المنهجية التي اعتمدت في إعداده وأهم التدابير التشريعية والتنظيمية الواردة فيه.

هذا، وقد التأم المشاركون في خمس ورشات موضوعاتية شملت القضايا التالية:

- تدبير قضايا المنازعات: من تنشيط السيدين بوشعيب الزكراوي، رئيس مصلحة قضاء الإلغاء، وعبد الغني كرومي رئيس مصلحة القضاء الشامل؛
- الحوادث المدرسية ومسطرة استرجاع أبدال الأتعب الطبية والمصاريف المترتبة عن الأمراض أو الحوادث المنسوبة للعمل: من تنشيط السيدة سهام البغدادي، رئيسة مصلحة حوادث الشغل وحوادث المصلحة والحوادث المدرسية؛

وقد اختتمت أشغال هذا اللقاء التواصلي بكلمة للسيد امحمد الحداد، رئيس قسم الدراسات القانونية بالمديرية، نيابة عن السيد خالد بنيشو، نوه فيها بنتائج هذا اللقاء التواصلي، وجودة التوصيات الصادرة عنه، التي من شأنها تعزيز عمل المصالح المكلفة بالشؤون القانونية والمنازعات. مضيفاً بأن ما صدر عن هذا اللقاء من توصيات، كفيل بالتأسيس لمرحلة جديدة عمادها التواصل المباشر بين رؤساء أقسام ومصالح وأطر المديرية المركزية مع نظرائهم بالأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية، بغرض إيجاد حلول لمختلف الصعوبات المطروحة في هذا المضمار بشكل استباقي.

واختتم السيد الحداد كلمته بتجديد التأكيد على ما ينتظر المدبرين مركزيا و جهويا وإقليميا من مهام كثيرة، على ضوء المخطط التنظيمي والتسريعي للوزارة، وكذا ما نص عليه مشروع القانون - الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي بعد أن يتم التصديق عليه، والذي و لاشك سيضفي الديمومة والاستمرارية على مشاريع الإصلاح التربوي المطروحة بمنظومتنا التربوية، وسيعطيها دفعة قوية إن على مستوى التنزيل أو التنفيذ.

- المعالجة الاستباقية للملفات
المحالة على مؤسسة الوسيط
وموقع شكاية.ما؛
تدبير المساطر الخاصة ب:

- مسطرة تسمية مؤسسات التعليم العمومي
- إعادة النظر في النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التربية والتعليم العمومي من خلال إدراج المدارس الجماعية؛
- تعديل القانون 00.06 بما يسمح بإدراج تسمية مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي في المسطرة موضوع الورشة.

- تكوين الملفات
- القانونية للجمعيات النشيطة في قطاع التربية الوطنية
- تحيين الترسانة القانونية المؤطرة لعمل جمعيات الآباء والأمهات.

ورشة تدبير مسطرة الاشهاد على مطابقتة

الوثائق لأصولها:

- القيام بتأطير المكلفين بخدمة الاشهاد على مطابقتة الوثائق لأصولها؛
- إعداد مراسلة وزارية لتوضيح هذه الخدمة.



- اعتماد برنامج معلوماتي خاص بمجال الحوادث المدرسية؛
- انتداب عملاء لشركات التأمين في الجهات لتسهيل التواصل مع الشركات المعنية.

ورشة تدبير قضايا المنازعات

- ضرورة استثمار أحكام القضاء الصادرة ضدا على الادارة في التدبير الاداري كآلية لتحسين القرار الإداري؛